المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٦ يونيو ٢٠٠٢

وجهة نظر مغايرة فى مشكلات وحدة الوطن (٢-٢)

إطار بديل.. لتأسيس وحدة التعدد الثقافى والدينى والديمقراطى

المسألة السودانية

وجهة النظر المغايرة لتاريخ مسألة الجنوب، التى طرحها د. لام أكول يوم الأربعاء الماضى، أثارت جدلا ملحوظا. تجلى فى مداخلات مهمة تلقيناها من قيادات سودانية بارزة.

اليوم، يجتهد د. أكول فى طرح اطار للحل. موضحا تجربة التعامل مع جذور المشكلة بمحاولة الحكم الاقليمى التى وقف فيها الجنوبيون مع الوحدة ودام السلام ١١ عاما. وهو يؤكد أن الاستئثار بالسلطة والشروة والمناداة بالوحدة فى نفس الوقت، فجر المسألة من جديد. حيث دعا قيادات الجنوب - لأول مرة - الى حق تقرير المصير. وهو ينتقد مقولات أن حرب الجنوب بين عرب وأفارقة أو بين اسلام ومسيحية. وبرأيه أن هذه المقولات أدت الى تدويل المسألة. ويقترح اطار الحل على أسس: الفهم الصحيح لعروبة السودان، عدم تسييس الدين، توفير مناخ ديمقراطى لتفاعل الثقافات والأديان، نظام حكم لامركزى، وتعددية سياسية.

وسوف ينشر «الحوار القومى» - الأربعاء القادم - مداخلة د. الصادق المهدى زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء الأسبق. وفيها يتناول عدة نقاط فى الاجتهاد الذى طرحه د. أكول، ويرد على ماجاء فيه حول دور الثورة المهدية فى مسألة الجنوب. □

فى خلال فترة الحكم الاقليمى للجنوب (مارس ١٩٧٢ - يونيو ١٩٨٣) أثبت الجنوبيون وقوفهم المطلق مع وحدة السودان. تجلى ذلك فى مواقف عدة أهمها أنه فى يوليو عام ١٩٧٦ عندما غزت قوات المعارضة الشمالية (الجبهة الوطنية) الخرطوم من خارج الحدود واستولت على اذاعة أم درمان لمدة ثلاثة أيام، كانت اذاعة جوبا تذيع باسم اذاعة أم درمان.

لو كان الجنوبيون انفصاليين لأعلنوا الانفصال فى ذلك الوقت عندما كانت

الخرطوم بلا حكومة طوال هذه المدة. السبب فى هذا الموقف الجنوبى يرجع الى شعورهم فى ذلك الوقت بمشاركة حقيقية فى السلطة واحترام تباينهم الدينى والثقافى وعدم فرض وصاية

عليهم من الشمال فى إدارة شئونهم.

فرض الوصاية هو أحد أسباب الغضب الجنوبى الذى قاد فى النصف الأول من الستينات فى القرن الماضى، الى توسع الثورة من توريت لتشمل كل

أنحاء جنوب السودان (بعد أن كاد تمرد توريت يحتضر) وقيام حركة الأنيانيا لتقود هذا النضال المسلح. ويجب ألا ننسى أن السياسيين الجنوبيين الذين لجأوا الى دول الجوار الجنوبى هربا من بطش الحكومة حينئذ وتجمع اغلبهم فى كنشاسا وكمبالا، كانوا يرفضون العمل المسلح ويصرون على أن قضيتهم سياسية لابد أن تحل بوسائل سياسية فقط. إلا أن تعنت الحكومة فى الخرطوم اجبرهم على الانضمام الى صفوف العمل المسلح (الأنيانيا).

الأسباب الأخرى تتعلق بالوعود المتكررة من الأحزاب الشمالية للجنوبيين التى يتم نقضها دون مراعاة لشعور المواطنين الجنوبيين، والأمثلة كثيرة وتم تناولها فى أكثر من موقع (أ. البير - جنوب السودان: اتفاقيات كثيرة لا تحترم - مطبعة إيثاكا - ١٩٩٠). ولنتعرض لأحد هذه الأسباب لصلته المباشرة بموضوع هذا المقال. ألا وهو اعلان استقلال السودان من داخل البرلمان فى ديسمبر ١٩٥٥. وقد صوت النواب الجنوبيون مع مقترح اعلان الاستقلال مما أكسبه الاجماع المطلوب لتجاوز اجراءات تقرير المصير المنصوص عليه فى اتفاقية القاهرة حول السودان فى فبراير ١٩٥٣. وقوف الجنوبيين مع المقترح كان بعد أن وعدهم زعماء الأحزاب الشمالية بأن مطلبهم بالفيدرالية سيعطى الاعتبار الكامل عند وضع دستور السودان بعد الاستقلال. وبالفعل تم تكوين لجنة للدستور فيما بعد ومضت هذه اللجنة فى وضع مسودة دستور

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مركزى اسلامى متجاهلة وعد الفيدرالية، مما أدى الى انسحاب الجنوبيين من عضوية اللجنة. لم تقف هذه الأحزاب عند هذا الحد، بل أعلنت أن الفيدرالية تعنى الانفصال وتمت ملاحقة أى سياسى جنوبى يدعو الى الفيدرالية واتهامه بالخيانة العظمى.

هذه الأسباب مجتمعة (نقض العهود والمواثيق ومحاولة فرض الأسلمة والتعريب على الجنوب وعدم إشراك الجنوبيين مشاركة حقيقية وفعالة فى ممارسة السلطة وتوزيع الثروة) ادت الى فقدان الثقة بين الشمال والجنوب. ومن هنا جاءت دعوة الجنوبيين الى ممارستهم لحق تقرير المصير، لانه هو الحل الوحيد الذى يضع القرار فى يد المواطن الجنوبى. وقد تم طرح هذه الدعوة بصفة رسمية لأول مرة فى مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥.

إن حق تقرير المصير لا يعنى بالضرورة الانفصال. فهذا الحق بالنسبة للجنوبيين هو فرصة أخيرة للسودانيين للاتفاق على شروط جديدة لوحدة السودان، يشعر فيها المواطن الجنوبى بأنه جزء من السودان يمارس حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كغيره من المواطنين. وأن ثقافته وهويته يعبر عنها بحرية تامة على قدم المساواة مع الثقافات والهويات الأخرى فى البلاد. هذا هو المعنى الحقيقى لمصطلح «الوحدة الطوعية» فى غياب هذا الاتفاق قد يختار الجنوبيون خيار الانفصال. وفى هذه الحالة لا يمكن لمنصف أن يلقى اللوم عليهم لان مطلبهم الوحيد هو العدالة والمساواة. ويتحمل المسئولية كاملة من يستأثرون بالسلطة والثروة وينادون بالوحدة فى نفس الوقت. هؤلاء أشبه بمن يقصدهم المثل الانجليزى القائل باستحالة أكل الكيكة والاحتفاظ بها فى آن واحد.

الخطل الأكبر ـ كما ذكرنا ـ هو اعتقاد البعض أن وحدة السودان تكمن فى فرض سيادة مجموعة عرقية ثقافية معينة (أهل الشمال) وسيادة دين معين (الاسلام) على بقية الأعراق والثقافات والأديان. هذا استعلاء ثقافى يعبر عنه بصور مختلفة. نفس هؤلاء هم الذين يصفون السودان بأنه «جسر بين العالم العربى وإفريقيا». هذا الوصف يحمل فى طياته فرضيات خطيرة لابد من الاشارة اليها: أولا، وصف السودان بالجسر إنكار واضح لدوره فى التفاعل مع الثقافات العربية والإفريقية وما يساهم به فى إثراء هذه الثقافات. فالجسر معبر فقط من نقطة الى أخرى تخطيا لعارض طبيعى لا يؤثر على أى منهما ولا يتأثر بهما. ثانيا، إن هذا الجسر للانتقال فى اتجاه واحد هو من العالم العربى الى افريقيا. ثالثا، هذا الانتقال هو لنشر الثقافة العربية الاسلامية فى افريقيا والتى من المفترض (وهذه هى الفرضية الرابعة) إنها مثل جنوب السودان لا ثقافة لها (أو على أحسن الفروض لها ثقافة أدنى) وبالتالى يتم ملء هذا «الفراغ الثقافى» بما يرد اليها من العالم العربى عبر شمال السودان.

يمثل هذا الفهم الخاطىء بنشر هؤلاء الناس فى العالمين العربى والاسلامى أن الحرب فى جنوب السودان هى حرب بين المسلمين والمسيحيين، وبين العرب والافارقة طمعا فى كسب تأييد ودعم الدول العربية والإسلامية لطرفهم فى الصراع القائم. وقد نجحوا بعض الشىء فى الحصول على الدعم العسكرى والمالى المطلوب. ولكن بفعلهم هذا عملوا على تدويل المشكلة من حيث لا يدركون. فالدول الافريقية التى يفترض أن يكون مصيرها هو مصير جنوب السودان، اذا نجح مشروع فرض الثقافة العربية والاسلامية عليه بقوة السلاح، لن تقف مكتوفة الأيدى لتشرب من نفس الكأس. فموقف هذه الدول ليس حبا فى نصر جنوب السودان، وإنما دفاع عن ثقافاتها وأديانها وخياراتها ضد نفس الخطر الماثل، «فالمصائب تجمع المصابينا» من هنا تصبح رقعة جنوب السودان هى خط دفاعها الأول ضد الغزو الثقافى المرتقب.

تهمة أخرى يلصقها هؤلاء القوم على الحركة الثورية فى الجنوب. هى أن الحركات الجنوبية ربيبة الاستعمار والصهيونية. وأن السودان سيؤتى من البوابة الجنوبية. ولا يحتاج المرء الى كبير عناء لاثبات بطلان هذا الاتهام. الكل يعلم أن الاستعمار على طول التاريخ السودانى أتى من الشمال ولم يحصل أن أتى من الجنوب على الاطلاق. الحالة الوحيدة التى كادت تشذ عن هذه القاعدة تم القضاء عليها فى مهدها فى فشودة عام ١٨٩٨. إذا، البوابة الشمالية هى التى تحتاج الى حراسة دائمة من تغلغل الاستعمار الى السودان، أما الصهيونية، صحيح أن حركة الأنيانيا فى الحرب الأهلية الأولى (تحت قيادة الجنرال جوزيف لاقو) خلقت علاقة مع اسرائيل فى الفترة ما بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، عندما أعلن السودان نفسه دولة مواجهة ضد اسرائيل، إلا أن هذه العلاقة كانت من قبيل «عدو عدوك صديقك» فى ظل التدويل الذى ذكرنا انفا. ولم تستمر طويلا لأن الجنوبيين تخلوا عنها بمجرد انعقاد مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٧٢ والذى افضى الى اتفاقية أديس أبابا الشهيرة.

الجدير بالذكر أن حكومة اسرائيل بعثت بمندوب الى أديس أبابا فى ذلك الوقت، وعد الجنرال جوزيف لاقو بمساعدات عسكرية هائلة مقابل رفضه التوقيع على اتفاقية أديس أبابا. إلا أن جوزيف لافو رفض هذا العرض لأنه اقتنع بأن القضية التى كان يحارب من أجلها قد وجد حلا مقبولا له ومن معه. هذا فى حد ذاته يؤكد عدم ارتماء الأنيانيا فى أحضان اسرائيل. والدرس المستفاد من هذه التجربة، هو أنه عندما تمت مخاطبة جذور المشكلة وجدت الحل. فلن يجدى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تفادى ذلك والبحث عن الحل فى افرازاتها أو مظاهرها.

مقومات الوحدة الحقيقية

إن البحث عن مقومات الوحدة الحقيقية فى السودان الذى أنهكه الصراع الداخلى لابد أن يغوص الى العمق بحثا عن الحقائق بعيدا عن الأوهام:

■ أولى إشكاليات الوحدة هى الفهم الصحيح لعروبة السودان. فالسودان تنفرد فى هذه الناحية من بين الدول العربية الاخرى التى تتطابق فيها عروبة العرق واللسان. فالعرب فى السودان تتمازج عندهم الثقافة العربية بالثقافات الافريقية. ومن الخطأ بمكان محاولة إسقاط تجارب عربية معينة على الواقع السودانى. وعليه لابد من الاعتراف بأن التوجه العربى منذ الاستقلال والذى جاهد فى نسف الثقافات الأخرى لن يفيد فى توحيد البلاد. فالسودان لا يمكن أن يكون إلا بالاعتراف بكل مكونات هويته المتعددة والتى تشكل العروبة جزءا منها.

■ الاشكالية الأخرى هى ما اسماه بعض الكتاب بـ«تديين السياسة وتسييس الدين». فالسودان الذى يقطنه أقوام تتعدد أديانهم لا يمن أن يكون الجامع بينهم هو اتباع منهج دينى معين. خاصة أننا لم نسمع بمكن ترك دينه طواعية لينضم الى دين الأغلبية. فالتجربة السودانية، وخاصة فى شماله فى العهد القديم، شهدت سيادة الممالك المسيحية (علوة والمقرة) ثم ممالك اسلامية (سنار، دارفور وغيرهما) دون أن تلعب الدولة دورا يذكر فى انتشار الدين المعين.

والاسلام بالذات لم ينتشر فى السودان الشمالى بالسيف أو القهر أو الترهيب أو الترغيب، وإنما عن طريق الفقهاء الذى اختاروا سبيل الحسنى والموعظة الحسنة. إن الذين يطرحون نظرية «المواطنة كأساس الحقوق والواجبات» لم يفلحوا حتى الآن فى اقناع غالبية أهل السودان حول كيفية التوفيق بين هذه النظرية ودواعى تطبيق منهج دينى. فالأخير كما ذكرنا لا يمكن الاتفاق حوله بين من يتبعون دينا واحدا ناهيك عن الملل الأخرى.

إذن المطلوب فى موضوع الهوية السودانية هو توفير مناخ ديمقراطى سليم للتفاعل والتلاقح بين الثقافات والأديان التى تزخر بها السودان، دون حجر لاحداهما، أو تفضيل لأخرى على حساب الأخريات.

■ الإشكالية الأخيرة هى نظام الحكم، فبلد شاسع ومتباين كالسودان لن يمكن حكمه مركزيا. وعليه لابد من الاتفاق على حكم لامركزى فى ظل ديمقراطية تعددية تضمن مشاركة الجميع فى المركز، ويعطى للأقاليم السلطة الكافية لادارة نفسها بنفسها دون وصاية أو هيمنة المركز. بهذا تتحقق على أرض الواقع احترام الخصائص الثقافية والدينية للمواطنين، وتتجسد مشاركتهم الفعالة فى ادارة أمر البلاد تحت ظل العدالة والمساواة. هكذا تتحقق الوحد الحقيقية التى يصبو اليها كل وطنى غيور.□

[كاتب هذا المقال، قيادى بارز من الجنوب، ووزير النقل فى حكومة السودان]□

د. لام أكول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية